السوق العربية المشتركة ودورها في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي

الأستاذ مداحي عثمان

جامعة أدرار

ملخص:

تعتبر قيام سوق عربية مشتركة من المشاريع القديمة التي راودت الحلم العربي منذ خمسينيات القرن الماضي، ومع أهمية قيام السوق المشتركة كونها أصبحت ضرورة لمواجهة تحديات العولمة وما أفرزته من قيام تكتلات اقتصادية عملاقة، لا يمكن مواجهتها إلا بتكتل مماثل، ولإعطاء الصوت العربي مكانة في الساحة الدولية كون القوة الاقتصادية أهم دعائم القرار السياسي، إلا أن هذه السوق لم تقم إلى يومنا هذا.

ومع إدراك جميع الدول العربية أهمية هذه السوق والمصالح التي يمكن الحصول عليها سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، إضافة إلى أنها تشكل الأداة الفعالة لقيام تكامل اقتصادي عربي يقضي على التناقضات الموجودة بين مختلف الدول العربية ويمهد لقيام وحدة سياسية مستقبلا، فإن هذه الدول لم تنجح في إقامة السوق العربية المشتركة.

وسوف تحاول هذه الورقة البحثية التطرق للتطور التاريخي للسوق العربية المشتركة، وأهميتها وإيجابياتها، وأهم أسباب تعثرها، وما هي الخطوات التي تمت لتدارك الأمر.

Résume

L'apparition du marché commun constitue un ancien projet du grand rêve arabe, et ce depuis les années cinquante du vingtième siècle, et malgré l'importance du marché commun arabe, en étant une nécessité pour affronter les défis de la mondialisation et ses conséquences, en outre les déférents blocs économiques géants, et qui ne peuvent être affronter que par des blocs semilaires, et aussi pour donner à la voix arabe une place au sein de la scène internationale,

étant donne que la force économique constitue le pilier essentiel de la décision politique, malgré tous ça ce marché commun arabe na pu voir le jour jusqu'à ce moment .

Et malgré la reconnaissance des pays arabes de l'importance de ce marché, et des divers intérêts qu'ils peuvent en tirer, qu'ils soient politiques, économiques ou sociales, et en admettant aussi que ce marché constitue l'outil efficace pour parvenir à l'intégration économique qui va mettre fin aux différents qui existent entre les pays arabes, et préparera le terrain pour réaliser une unité politique dans le futur, malgré tous ces défis, ces pays arabes n'ont pu parvenir à mettre en marche ce marché commun.

Cette étude va aborder les différents points liés au marché commun arabe, en particulier son évolution historique, son importance, ses avantages, les causes de son échec, et les étapes essentielles à suivre pour y remédier.

مقدمة

مع إدراك جميع الدول العربية بضرورة وحتمية التكامل الاقتصادي العربي، في ظل وجود تكتلات وتجمعات عالمية ضخمة، تعمل لإحداث التكامل بين مختلف أعضائها وتوفير سوق مشتركة لها، وعلى الرغم من المحاولات الكثيرة التي قامت لتجسيد هذا الحلم الكبير، فإن تلك المحاولات باءت بالفشل، ولم تقم إلى الآن السوق العربية المشتركة ولم تتجسد على أرض الواقع باعتبارها الدلالة الحقيقية لوجود تكامل اقتصادي عربي، علما أن عوامل قيام سوق عربية مشتركة متوفرة، فالدين واحد، والثقافة مشتركة، واللغة واحدة، والتواصل الجغرافي يمتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي مرورا بالبحر الأحمر، وتزخر هذه البلدان بالموارد البشرية والطبيعية التي لا حصر لها.

من هنا يتبادر إلى ذهن كل مثقف عربي التساؤل التالي: لماذا فشل العرب في إقامة السوق العربية المشتركة على مدى نصف قرن، مع توفر عوامل نجاحها، بينما نجح الأوروبيون في إقامتها- مع وجود الاختلافات في اللغة والثقافة والجنس- وقد أوصلت إقامة تلك السوق الأوروبيين إلى الوحدة الاقتصادية ومن ثم الوحدة السياسية التي تجلت في قيام الإتحاد الأوروبي.[2]

إن السوق العربية المشتركة مرحلة متقدمة من التعاون الجماعي بين الدول، يتم فيها تبادل منتجات الدول بلا أية قيود، كما يتم تبادل الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بلا قيود إلا ما له علاقة باعتبارات الأمن والعمالة.

---

[1] لمعلومات أكثر تفصيلا الرجوع إلى: عادل خليفة، السوق العربية المشتركة بين النظرية والتطبيق، مركز الدراسات الإستراتيجية، لبنان، 2001.

إن طرح فكرة إقامة السوق العربية المشتركة جاء في فترة الستينيات من القرن الماضي، المرحلة التي تميزت بالتأجج القومي العربي والتحدي للاستعمار وللحركة الصهيونية، في مثل هذه الأجواء ظهرت اتفاقية السوق العربية المشتركة ولم تأخذ بالحسبان الواقع الاقتصادي للدول الأعضاء، كما لم تأخذ بالحسبان

المقومات الأساسية للوحدة الاقتصادية بين مجموعات من الأنظمة الاقتصادية المتفاوتة، بل المتناحرة أحيانا والمتعارضة سياسيا.

إن السوق المشتركة تعني التنازل عن جزء أساسي من المفهوم التقليدي للسيادة الداخلية لكل دولة في سبيل المزيد من التقارب والتلاحم الاقتصادي والسياسي مع الدول الأخرى.[1]

إن السوق المشتركة كان يجب أن تسبق بخطوات تمهيدية تتمثل في إقامة اتفاقات ثنائية، وإقامة اتحاد جمركي، وتطوير مناطق التجارة الحرة بين الدول العربية، ولعل هذا ما فطنت له الدول العربية التي استدركت أمرها

حيث كان من أبرز القرارات الاقتصادية التي أوصت بها القمة العربية التي عقدت بالقاهرة أيام21-22-23 جوان 1996 تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ ما يلزم للإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وسنحاول في هذه الورقة البحثية التطرق إلى جملة من النقاط تتعلق بموضوع السوق العربية المشتركة، بدءا بالتطور التاريخي لفكرة السوق العربية المشتركة، والعقبات والعوائق وأسباب فشلها، وما هي الخطوات التي تم انجازها في طريق قيامها.

---

[2] لمعلومات أكثر تفصيلا الرجوع إلى: د.محمد محمود الإمام، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،1998.

I-نبذة تاريخية عن السوق العربية المشتركة:

يعود تاريخ صدور قرار إنشاء السوق العربية المشتركة إلى 1964/08/13 [2]، وهو من أهم القرارات

التي أصدرها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إحدى المنظمات التابعة لجامعة الدول العربية، وذلك بعد مضي ثلاثة أشهر من وضع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية موضع التنفيذ، هذه الاتفاقية التي ظهرت عام 1957.

ولم تكن هذه الخطوة المحاولة الأولى عربيا لإقامة كيان اقتصادي مشترك، فقد سبقتها اتفاقية (تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين الدول العربية) التي أبرمت في 1953/0907، والتي وقعت عليها كل من مصر ولبنان والأردن في 1954/12/12، ثم تلتها كل من السعودية وسوريا والعراق في عام 1954 وصادقت عليها الكويت عام 1962.

وتعتبر اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي تم إقرار مشروعها من طرف المجلس الاقتصادي العربي بتاريخ 1957/02/02 – شهرين فقط بعد اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة في روما– والتي تم التصديق عليها لتصبح سارية المفعول ابتداء من 1964/04/23 ، الخطوة الأساسية التي توجت بصدور قرار إنشاء السوق العربية المشتركة من طرف مجلس الوحدة العربية المشتركة، الجهاز التنفيذي للمجلس الاقتصادي العربي المخول له رسم السياسات والإشراف على عملية التكامل الاقتصادي العربي.

II-أهداف السوق العربية المشتركة

[1]القرار رقم 17بتاريخ 1964/08/13 عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمتعلق بإنشاء السوق العربية المشتركة.

تمثل الأهداف التي نص عليها قرار إنشاء السوق العربية المشتركة معظم الأهداف التي نصت عليها اتفاقية الوحدة العربية الاقتصادية، وتسعى أحكام هذه السوق إلى إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية بمعدل 20% سنويا وتحريرها من القيود الإدارية بنفس النسبة حتى تصل إلى الإعفاء الكامل من جهة، وتحرر جميعها من القيود الكمية من جهة ثانية، أما بقية المنتجات الصناعية التي ساهمت المواد العربية أو اليد العاملة العربية بنسبة 40%من تكلفتها الإجمالية على الأقل فتخفض الرسوم الجمركية المتعلقة بها بنسبة 10% سنويا وتحرر من القيود بنفس النسبة حتى الإعفاء والتحرر الكاملين. وتتلخص أهداف السوق العربية المشتركة فيما يلي[1]:

1- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.

2- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية. حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.

3-حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.

4- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية.

5- حرية التملك والإيصاء والإرث.

إن تحقيق هذه الأهداف كان يتطلب توحيد التشريعات والنظم الاقتصادية والمالية على مستوى الدول الأعضاء، والتنسيق فيما بينها في كافة المجالات المؤسسية والتنظيمية وفق ما كانت تنص عليه المادة الثانية من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وهذا ما لم يتحقق إلى اليوم.

III-إيجابيات قيام السوق العربية المشتركة

[1] ديباجة القرار رقم 17 بتاريخ 1964/08/13 المتعلق بإنشاء السوق العربية المشتركة.

إن إقامة سوق عربية مشتركة هو هدف استراتيجي للدول العربية. ولا يعتبر مجرد حلم عربي قديم ، بل هو ضرورة تستوجبها الظروف العالمية الراهنة من تحديات العولمة والتكتلات العملاقة والغزو الفكري والاقتصادي والعسكري للبلدان العربية. هذه المعطيات الجديدة يجب أن تتعامل معها الدول العربية بمصير واحد وهدف واحد، وهو ما لا يتحقق إلا من خلال الإدراك الحقيقي لإيجابيات التعاون العربي المشترك، وتمثل السوق العربية المشتركة أولى الخطوات نحو التكامل العربي، وتتمثل إيجابيات السوق العربية المشتركة فيما يلي[1]:

1 – امتلاك الدول العربية لقوة تفاوضية مع التكتلات والتجمعات الاقتصادية العالمية.

2– توفير الفرص للاستغلال الأفضل للإمكانات الهائلة التي تزخر بها البلدان العربية، وكذا فرص نجاح المشاريع والاستثمارات الصناعية.

3– جلب الاستثمارات الأجنبية، وتنمية القوى البشرية العربية، مع زيادة الموارد الإنتاجية، ما من شأنه أن يساهم في رفع المستوى المعيشي والازدهار الاقتصادي.

4– زيادة التجارة البينية بين الدول العربية.

5– تحسين جودة المنتجات العربية، وزيادة الثقة فيها وجعلها أكثر تنافسية.

6– قيام اقتصاديات عربية قوية تسمح بتحرير القرار السياسي العربي من ضغوطات الاقتصاديات الغربية، وأن يصبح له صوت مسموع في المحافل الدولية، إذ القرار السياسي مرهون بالتحرر الاقتصادي.

7– الحد من هجرة الأدمغة العربية إلى البلدان الغربية بما يوفره السوق من فرص عمل لجميع التخصصات.

---

[1] www.ahram. org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/ECON4.HTM 15/03/2007

8- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي عن طريق التخصيص العقلاني للموارد واستغلال كل دولة للمزايا التي تتمتع بها وتوظيفها في البلدان التي تشكو من نقص.

IV-أسباب تعثر السوق العربية المشتركة

استطاع الأوربيون إقامة سوق أوروبية مشتركة رغم أن مشروع الوحدة انطلق بعد الجامعة العربية، ورغم اختلاف اللغات والأعراق والمذاهب الدينية والسياسية والاجتماعية، والحروب التي قامت بينهم على امتداد التاريخ، إضافة إلى المعوقات الكثيرة التي استطاعوا تجاوزها.

بينما الدول العربية على الرغم من توافر كل مقومات الوحدة والتكامل الاقتصادي، إلا أنها لم تنجح في إقامة سوق عربية مشتركة، وهذا بعد مضي نصف قرن على توقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية.

و يعود تعثر السوق العربية المشتركة إلى أسباب كثيرة منها ما هو سياسي واقتصادي وتنظيمي وإداري، وهذه أهم الأسباب:[1]

أولا:

التباين الكبير بين التشريعات الاقتصادية في الدول العربية لاسيما في مجال الضرائب والرسوم الجمركية، واختلاف السياسات الاقتصادية خاصة سياسة التجارة الخارجية والسياسة النقدية، واختلاف أنظمة التحويل الخارجي، إضافة إلى اختلاف قوانين الاستثمار.

ثانيا:

تبعية معظم الاقتصاديات العربية للاقتصاديات الغربية، وقد مالت الدول العربية للاندماج في هذه الأسواق دون إدارة اقتصادية ذكية، وغياب التنسيق بينها مما أفقدها القوة التفاوضية المؤثرة.

---

[1] 1- www.majlesalommah.net/run.asp?id=529 le 15/03/2007
- www.nuwab.gov.bh/ le 15 /03/2007 بـ تصرف

ثالثا:

تأثير النزاعات السياسية على العلاقات التجارية، ارتباط هذه الأخيرة صعودا ونزولا بالخلاف السياسي بين العواصم العربية، إضافة إلى ما شهدته المنطقة من حروب وقيام دولة إسرائيل والمشروع الصهيوني ليكمل دائرة الاستنزاف لكل الطاقات العربية، سياسيا وعسكريا واقتصاديا وفكريا ونفسيا، وتزامن هذا المشروع الصهيوني مع قيام مشروع الوحدة العربية المتمثل في جامعة الدول العربية.

رابعا:

تشابه الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والإنتاجية في الدول العربية، والضعف النسبي للقاعدة الإنتاجية ومحدودية القدرات التصديرية، مما أدى إلى حدوث تخوف من فتح الأسواق العربية على بعضها البعض، نظرا لتشابه الصناعات التصديرية وارتفاع أسعارها مقارنة مع ما يستورد من بقية دول العالم.

خامسا:

غياب تنسيق التخطيط بين الدول العربية مما أدى إلى تبني نمطا واحدا للتنمية، الأمر الذي نتج عنه تقوية النزعة التنافسية على حساب النزعة التكاملية للاقتصاديات العربية.

سادسا:

تغليب المصالح القطرية وتفضيلها على المصالح القومية، والانكفاء على الذات، وغياب النظرة الكلية للتنمية الشاملة، وغياب روح المبادرة، واعتقاد كل دولة عربية مهما صغرت أنها قادرة على العيش دون حاجتها للآخرين وبمنأى عن الجميع.

سابعا:

غياب التنسيق وعدم فعالية أداء المنظمات العربية المعنية بمسألة التعاون العربي واقتصارها على العمل الإداري، وغياب الأداء الفعال الذي من شأنه الارتقاء بها لتؤدي دورا أساسيا في دفع عجلة التعاون العربي في المجالات الاقتصادية نحو التكامل.

ثامنا:

ضعف آليات تمويل الاستثمارات التعاونية، حيث أن بقاء قاعدة إنتاجية متطورة ضمن إطار تعاوني وبمساعدة الاستثمارات المشتركة يتطلب وجود آليات دعم وتمويل الاستثمارات التعاونية.

تاسعا:

غياب الثقة في المنتجات العربية بسبب إهمال عنصر الجودة، ووسائل تسويق هذه المنتجات، إضافة إلى غياب الدعم الحكومي لتنشيط الصادرات، وعدم الاهتمام بالبحث العلمي وتطوير المؤسسات العربية، إضافة إلى التعقيدات الإدارية التي تدفع بالمستثمرين العرب إلى التوجه نحو أسواق عالمية أخرى توفر لهم إجراءات سهلة للتعامل.

V-خطوات في طريق قيام السوق العربية المشتركة

بعد فشل قيام السوق العربية المشتركة، وإدراك الدول العربية أن السوق المشتركة لا تقوم بمجرد إصدار قرار سياسي تحت تأثير الحمية العربية، وأنه لابد من انتهاج سياسة المرحلية وتمهيد السبل التي تؤدي في النهاية إلى قيام السوق العربية المشتركة كنتيجة منطقية لصيرورة هذه المراحل، فقد حاولت الدول العربية تدارك هذا الأمر وذلك بإتباع خطوات قد تؤدي إلى قيام هذه السوق مستقبلا. وتتمثل هذه الخطوات في الأمور التالية:

I-V-الاتحادات العربية النوعية المتخصصة

تمثل الاتحادات العربية النوعية المتخصصة سوقا مشتركة متخصصة، وتهدف هذه الاتحادات إلى تطوير القطاع الذي ينتمي إليه الاتحاد، إنتاجيا كان أم خدميا، مساهمة منه في تعزيز جهود التنمية المستدامة، وإعداد الدراسات الاقتصادية والفنية لتطويرها.

وعضوية هذه الاتحادات مفتوحة لجميع شركات ومؤسسات الدول العربية سواء كانت تنتمي إلى القطاع العام أو الخاص أو المختلط، مما يسمح بشمول نشاط الاتحادات واكتماله.

و قد بلغ عدد الاتحادات العربية التي تعمل في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تسعة وعشرين اتحادا عربيا، تعمل في مختلف المجالات الإنتاجية والخدمات والبنية الأساسية، وهي موزعة جغرافيا على البلاد العربية وللكثير منها فروع في تلك البلاد.

1-في مجال المعلومات:

قامت بإصدار مجلات دورية تتضمن مقالات وبحوث فنية تتعلق بالقطاع محل اهتمام الاتحاد، إلى جانب إصدار تقارير إحصائية.

2- في مجال تنمية الموارد البشرية:

المساهمة في رفع الكفاءة الإنتاجية لأعضائها، وتعريفهم بأحدث المستجدات التكنولوجيا، وعقد الدورات التدريبية وورشات العمل المتخصصة، وتبادل الخبرات.

3- **في مجال تنمية التبادل التجاري:**

من خلال إنشاء مكاتب تسويق والاشتراك في المعارض العربية والدولية.

4 – في مجال المؤتمرات والندوات العلمية:

عقد مؤتمرات علمية سنوية وندوات متخصصة تتناول موضوعات ذات أهمية إستراتيجية ولها فائدة لأعضائها، وذات صلة بالمتغيرات العالمية والإقليمية.

5 – في مجال البحوث والدراسات والتطوير:

إعداد دراسات شاملة وتفصيلية عن القطاع العربي الذي يعمل الاتحاد في نطاقه، إضافة إلى دراسات ما قبل الجدوى ودراسات الجدوى لإقامة الشركات العربية المشتركة، واقتراح مشروعات للاستثمار.

II-V- الشركات العربية المشتركة

سعى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في مجال تطبيقه أسلوب التنسيق القطاعي في إقامة مشروعات عربية مشتركة، تأخذ شكل شركات قابضة تتولى إقامة مشروعات عربية كبيرة أو المساهمة في المشروعات القائمة، بهدف مواجهة الاحتياجات المتزايدة للسوق العربية.

وقد تم إعطاء الاهتمام بصيغة المشروعات العربية للاعتبارات التالية:

أولا:

تعتبر صيغة المشروعات العربية أداة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ذلك لما توفره من موارد مالية، واستغلالها الاستغلال الأمثل، وإمكانية إقامة مشروعات ضخمة تحتاج إلى موارد كبيرة وإلى أسواق واسعة، وهذا ما لا تقدر عليه دولة بمفردها.

ثانيا:

تعتبر صيغة المشروعات العربية أداة فعالة في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، والقضاء على العقبات التي تقف أمامه، وذلك لوجود

مصالح مشتركة للكثير من الدول العربية، مما يضمن التنسيق الإقليمي وتقسيم العمل، وتنشيط التبادل التجاري بين الدول العربية.

ثالثا:

تسهم المشروعات الكبيرة في حل التناقض القائم بين البلدان العربية والمتمثل في بلدان عربية ذات فائض، تتراكم لديها موارد مالية أكبر من فرص الاستثمار ومقدرتها على الاستيعاب، وبين بلدان عربية ذات عجز، تعاني من نقص في الموارد المالية مع وجود فرص استثمار كبيرة.

و قد تم إنشاء أربع شركات قابضة هي:

1- الشركة العربية للتعدين.

2- الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية.

3- الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية.

4- الشركة العربية للاستثمارات الصناعية.

إضافة إلى هذه الشركات في مجال الصناعات فقد تم إنشاء شركة تختص بالاستثمارات هي:

الشركة العربية للاستثمارات:

تأسست هذه الشركة لاستثمار الأموال العربية بهدف تنمية الموارد العربية، من خلال المساهمة في المشاريع الاستثمارية في الدول العربية، وتقديم الخدمات المصرفية المتميزة لمختلف عملائها سواء من القطاع الخاص أو العام، من داخل أو خارج الدول العربية. وتولي الشركة اهتماما بالبعد التنموي دونما أن يكون ذلك على حساب العائد الاستثماري.

و قد تمكنت الشركة من تحقيق مجموعة من الانجازات، من خلال مساهمتها في عدد من المشاريع الاستثمارية ، وساهمت هذه الانجازات في

تعميق علاقات التشابك، وتعظيم الاستفادة من المزايا النسبية، وخلق صناعات محلية متكاملة.

و رغم الجهود المبذولة من طرف الشركة لتوسيع حجم الاستثمارات وتمويل المشاريع الاستثمارية العربية المشتركة، إلا أن هناك مجموعة من المعوقات تعترض عملية الاستثمار وتجعل من المناخ الاستثماري في البلدان العربية مناخا غير مشجع، وتتمثل هذه المعوقات في الأمور التالية:

1- المعوقات الإدارية: تتمثل في

- تدخل حكومة البلد المضيف للمشروع بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية دونما أخذ بالاعتبار معيار الكفاءة.
- وقوف العمل النقابي في بعض البلدان عقبة أما التسيير الإداري.
- تفشي الفساد الإداري.

2- تدني مستوى دراسات الجدوى: مما كان له انعكاسات سلبية على نجاح المشاريع.

3- عدم استقرار النظم القانونية:

أن رأس المال بطبيعته جبان، ويفضل التوجه إلى الأسواق التي تتسم بالاستقرار وعدم الاضطراب في القوانين.

4- ضعف البنى الأساسية:

ان افتقار بعض البلدان العربية إلى مرافق البنية الأساسية التي من شأنها تيسير تنفيذ المشروع، من خدمات النقل، والموانئ والمطارات والاتصالات يعتبر من أهم المعوقات.

5- خلل السياسات النقدية:

مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية وما ينعكس عنه من انخفاض القيمة الحقيقية لبعض الشركات. إضافة إلى القيود المفروضة على عمليات التحويلات الخارجية التي تعمل على تنفير المستثمرين وتوجههم إلى الأسواق الأكثر جاذبية.

6- مشكلات التسويق:

لم تتمكن بعض المشاريع التي نفذت من تحقيق أهدافها لعدم قدرتها على تسويق منتجاتها، وذلك لغياب سوق عربية مشتركة تمتص تلك السلع.

III-V- الاتفاقيات العربية الجماعية

تعمل هذه الاتفاقيات على تفكيك العقبات التي تعترض التعاون الاقتصادي العربي، هذه العقبات التي تمنع من قيام مشاريع مشتركة، أو تحول دون استمرارها، وتهدف هذه الاتفاقيات إلى تشجيع الاستثمار وانتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، والتنسيق في مجال الضرائب، والتعاون في تحصيلها، ووضع آلية لتسوية النزاعات.

و تتمثل أهم هذه الاتفاقيات العربية الجماعية فيما يلي:

1- اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الصادرة بقرار رقم1090 /د 66 بتاريخ 1997/12/03.

2- اتفاقية التعاون لتحصيل الضرائب بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الصادرة بقرار رقم 1090/ د 68 بتاريخ 1998/12/06.

3- اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين الدول العربية، الصادرة بقرار رقم 1125 / د 71 بتاريخ 2000/06/07.

4- اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول المضيفة للاستثمارات العربية وبين مواطني الدول العربية الأخرى، الصادرة بقرار رقم 1138/ د 72 بتاريخ 2000/12/06.

5- اتفاقية الأحكام الأساسية للاتحادات العربية النوعية المتخصصة.

IV-V- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أهم الانجازات على طريق العمل الاقتصادي العربي المشترك، وإقامة سوق عربية مشتركة، وقد جاءت هذه المبادرة استجابة لقرار قمة القاهرة عام 1996 حيث وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره رقم 1317 بتاريخ 1997/02/19 على البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي بدأ العمل بها في 1998/01/01، لتبدأ مرحلة جديدة لإقامة سوق عربية مشتركة.

وتضم في عضويتها سبعة عشر دولة عربية هي: الأردن، الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، المغرب، سوريا، لبنان، العراق، مصر، فلسطين، الكويت، تونس، ليبيا، السودان، اليمن. ووصلت الاتفاقية إلى مرحلة التحرير الكامل للتجارة في السلع في 2005/01/01 من خلال الإعفاء الكامل من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بين جميع الدول العربية الأعضاء.

ويشرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية على تطبيق أحكام اتفاقية منطقة التجارة الحرة.

و تختلف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عن برامج التعاون العربي الاقتصادي السابقة، كونها حققت برنامجا تنفيذيا يحدد الالتزامات المترتبة.

وتكمن أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أنها ستوفر نوعا من التوازن بين التكامل الاقتصادي العربي من خلال فتح الأسواق العربية،

والانفتاح على الاقتصاد العالمي بثقة، بمختلف تكتلاته، كما أن توحيد الأسواق العربية سيؤدي إلى إقامة مشاريع للتنمية الصناعية والزراعية وبقية القطاعات بغرض مواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، كما ستعمل المنطقة على تعزيز عوامل الثقة بين المستثمرين المحليين وبقية المستثمرين من الدول الأخرى، وعلى تدفق الاستثمار بين الدول الأعضاء وجذب الاستثمارات المباشرة من الخارج، والاستفادة من كبر الأسواق العربية، واستقطاب مشاريع نقل التكنولوجيا، مما سيساهم في عملية النمو والتنمية العربية التي ستؤدي إلى قيام السوق العربية المشتركة.

خاتمة

لم تعد السوق العربية المشتركة مجرد حلم كبير، إنما أصبح ضرورة تمليها المتغيرات العالمية التي لا تقبل إلا بالتعامل في إطار تكتلات كبيرة تضمن لأعضائها نوعا من القوة التفاوضية.

ولقد قامت السوق العربية المشتركة في البداية بدافع من الحماسة القومية دون الأخذ بالاعتبار الواقع الاقتصادي للدول العربية، وحالة التشرذم السياسي، والتخلف الاجتماعي والفكري، والتبعية الاقتصادية للاقتصاديات الغربية، مما أدى في النهاية إلى تعثر قيام هذه السوق.

ولتدارك هذا الأمر فقد قام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجملة من الخطوات تهدف إلى إزالة العقبات التي تقف أمام قيام السوق، وتذليل الصعوبات، والسير بمنطق المرحلية والعمل بالخطوات الممهدة لقيام سوق مشتركة، وتمثلت هذه الخطوات في إقامة الاتحادات العربية النوعية المتخصصة، وإنشاء الشركات المشتركة، وإبرام الاتفاقيات الجماعية، وتشجيع عقد الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية .

وتوجت هذه الخطوات بخطوة أساسية إذا نجحت فإنها ستؤدي إلى قيام السوق العربية المشتركة، ألا وهي قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي يتطلب نجاحها مشاركة جميع الدول العربية دون استثناء وإعطائها الأولوية، والعمل على فك جميع العقبات والصعوبات والمعوقات التي قد تعترضها.

إن قيام السوق العربية المشتركة كفيل بالقضاء على الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التنموية التي تتخبط فيها الدول العربية، وذلك من خلال توفير فرص العمل للكثير من البطالين، إضافة إلى فرص الاستثمار الكبيرة التي ستوفرها للأموال العربية المجمدة أو الموظفة في الخارج، كما أنها ستقرب أكثر بين شعوب الدول العربية، وتمنح قوة تفاوضية مع التكتلات الاقتصادية العالمية وعلى رأسها المنظمة العالمية للتجارة والاتحاد الأوروبي [1]، وستمهد لقيام وحدة سياسية مستقبلا، فالمصالح الاقتصادية الموحدة تؤدي إلى المصالح السياسية الموحدة.

المراجع

1- أحمد أبو الحسن زرد، السوق العربية المشتركة بين التزامات منظمة التجارة العالمية ومزاياها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003.

2- عادل خليفة، السوق العربية المشتركة بين النظرية والتطبيق، مركز الدراسات الإستراتيجية، لبنان،2001 .

3- د محمد محمود الإمام، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية 1998

4- قرار رقم 17 بتاريخ 1964/08/13 الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمتضمن إنشاء السوق العربية المشتركة.

5- اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بين دول الجامعة العربية الصادرة بتاريخ 1957/02/02.

[1] لمعلومات أكثر تفصيلا الرجوع إلى: أحمد أبو الحسن زرد، السوق العربية المشتركة بين التزامات منظمة التجارة العالمية ومزاياها، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، 2003.

6- التقرير العربي الموحد لعام 2003.
7- الموقع الالكتروني لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية:www .caue.org.eg
8- www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/ECON4.HTM بتاريخ 2007/03/15.
9- www.majlesalommah.net/run.asp?id=529 بتاريخ 2007/03/15.
10- www.nuwab.gov.bh/ بتاريخ 2007/03/15 .